مناهج العلماء المعاصرين
في رد المطاعن عن الحديث الشريف

الشيخ المعلمي نموذجاً
من خلال كتابه «الأنوار الكاشفة
لما في (أضواء على السنة المحمدية)
من التضليل والمجازفة» عرض وتقديم

إعداد الدكتور:
عبدالهادي الخمليشي

دار الحديث الحسنية
للدراسات الإسلامية العليا
الرباط - المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن اتَّبع هُداه، أما بعد: فليس يخفى على مسلم أن السنَّة النبويَّة هي المصدر الثاني للتَّشريع بعد القرآن الكريم، بإجماع أهل القبلة من المسلمين، وقد اتُّفِقَ على أنَّها: «كل قول أو فعل أو تقرير يصدر عن رسول الله ﷺ»[1].

والسنَّة تشريعٌ ملزم كالقرآن، وقد أكّد الله تعالى حجيتها ووجوب اتباعها في آيات عديدة، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[2]. وهي بنص الآية شاملة لكل ما صدر عن الرسول الأعظم ﷺ من أمر أو نهي أو حكم، وبشكل مطلق من غير قيد أو شرط بقوله «وَمَا آتَاكُمْ»، فأعطاه عزَّ وجلَّ بذلك الحق في التشريع عنه سبحانه وتعالى، وأمر المسلمين بالرجوع إليه في جميع الأمور، وأرشدهم برد الأمر إليه في حال النزاع والاختلاف، فقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[3]؛ ولهذا فرض على المسلمين طاعته وأوجب عليهم اتباعه، والأخذ بكل ما يأتي به، وما يصدر عنه، لأنه عن مُشَرِّع حكيم هو الله عزَّ وجلَّ، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾[4].

---

(١) قلت: والسنة في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها، وهي ترادف الحديث عند بعضهم. انظر: قواعد التحديث ٣٥ / ٣٨، وتوجيه النظر ص ٢.

(٢) سورة الحشر الآية ٧.

(٣) سورة النساء الآية ٥٩.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٣٢.

وكما أن السنة تشريع ملزم للأمة، فهي كذلك بيان للقرآن، ليس يُفهم حقَّ الفهم إلا بالرجوع إليها، والاستعانة بها، وقد أناط الله برسوله ﷺ مسؤولية البيان فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

وقد جاء في الحديث الشريف عن أهمية السنة وطاعة النبي ﷺ ووجوب اتباعه وطاعته، ما أخرجه البخاري وغيره عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى[2].

ولما كانت السنَّة بهذه المثابة، كان تطريقُ الطّعون إليها، أو التشكيك في حجيتها أمرا بالغ الخطورة، ينبغي أن يحظى من أهل العلم المؤتَمَنين على ميراث النبوة بما هو جدير به من العناية والاهتمام، ويتمثَّل ذلك ـ فيما نتصوَّر ـ بتتبع تلك المطاعن، والكشف عن مصادرها وأسبابها، وإبراز جهود العلماء المخلصين في ردها وبيان تزييفها، مع تقويم تلك الجهود واستثمار ما صح من نتائجها في البحوث والدراسات المتصلة بالسنة النبوية.

وأحسب أن تخصيص هذه الندوة العلمية المباركة لمدارسة التحديات التي تواجهها السنة النبوية فرصة سانحة لتناول هذا الموضوع، باعتباره من التحديات الأساسية التي واجهتها السنة وما تزال، ويشرفني أن أسهم فيه بهذه الورقة العلمية، آملا أن تحقق ما رجوته لها من مقاصد وأهداف.

وتتكفل هذه الورقة بتقديم تأريخ موجز للطعن في السنة في العصر الحديث، والأسباب الحاملة عليه، مع التعريف بمن تولى كبره من المستشرقين ومن تابعهم من المنتسبين للإسلام، وبيان الجوانب التي مسَّتها تلك الطعون، وإبراز جهود العلماء في نقدها وتزييفها، على أن يخصص القسم الثاني منها للتعريف بأحد فرسان هذا الميدان وهو الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ من خلال كتابه: **«الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة»**.

---

(١) سورة النحل الآية ٤٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ: ٤/٢٥٧.

الطعن في السنة في العصر الحديث: أسبابه وأعلامه

أولاً – الطعن في السنة النبوية: نشأته وأسبابه:

تعتبر مسألة خلافة رسول الله ﷺ إحدى المسائل المفصلية في تاريخ الإسلام، أنتجت لنا جدلا فكريا وصراعا سياسيا وعسكريا ذا بال كان له عظيم الأثر في تطوير مجموعة من المفاهيم والتّصوُّرات تَوَزَّع المسلمون معها طرائق قدداً، فتباينت مواقفهم حول مجموعة من الأصول، وإذا كان القرآن لا يمكن المنازعة في حجيته وثبوته، فإن السنَّة قد نازع أصحاب المقالات في ثبوتها وحجيتها، ومرد ذلك إلى أن السنَّة هي الفيصلُ في كثير من القضايا التي أجمل القرآن القول فيها، وأغلبها قضايا متنازع فيها بين أصحاب هذه المقالات، فتفنّنوا في ردها، فتارة يزعمون مخالفتها للقطعي من كتاب الله وصحيح النقل، وتارة يزعمون مخالفتها لصريح العقل، وتارة يطعنون في رواتها بما لا يوجب الرد، وتارة يلفقون من الأحاديث ما يعارضها، أو ما ينصر بدعهم، وتارة يردُّونها مطلقا، وتارة يردون الآحاد دون المتواتر، ومن أخطر ما ردت به السنّة الطعن في الصحابة الذين هم عدول الأمة، وشهود الملة، وكان للخوارج والشيعة القِدْح المُعَلَّى في ذلك، فيرى معظم الخوارج أن عليّا وعثمانَ وأصحابَ الجمل ومن رضي بالتّحكيم كَفَرُوا بتحكيمهم الرّجال، فردّوا ما رواه هؤلاء الأصحاب بعد الفتنة، وردوا أحاديث أهل السنة الذين صوبوا التحكيم، ويرى الشّيعة أن عليّا هو الوصيُّ وأحقُّ الأصحاب بالخلافة، فمن نصره

فهو ثقة ومن خالفه فهو مجروح، فرد كل ما يروى في تعديلهم أو من طريقهم.

ومن رَحِم هذا الصراع برزت مجموعة من القضايا والمسائل اختلف حولها المسلمون، فظهرت فرق أخرى ذات طابع فكري محض، ناقشت مسألة القدر والاستطاعة، ومسمى الإيمان، ومرتكب الكبيرة، وأسماء الله تعالى وصفاته، وغيرها من القضايا والمسائل التي خاض غمارها بالهوى مجموعة ممن لا خلاق لهم، كمعبدالجهني وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم وأضرابهم.

وحتى تروج بدعهم وأفكارهم عمدوا للطعن في السُّنة على اعتبار أنها لا ترقى من حيث الثبوت إلى أن تعتمد في مسائل المعتقد، فإن لم يجدوا إلى ذلك سبيلا أوّلوا النصوص وحمّلوها من المعاني ما لا تحتمل، فردوا السنن وأبطلوا العمل بها[1]، وأوردوا حولها شبها لا تنهض.

ثانياً ـ أثر المستشرقين في إثارة الشُّبهات حول السنَّة والطعن فيها:

كان للصِّراع الدائر بين العالمين الإسلامي والمسيحي في الأندلس وصقلية الأثر الأكبر في نشوء حركة الاستشراق. واستجلاء هذا السبب كفيل ببيان أهدافها. ومع ذلك اختلفت مواقف المسلمين من هذه الحركة، فتحمس بعضهم لأفكارها ومناهجها ونتائجها، وصار في ركابها مبشرا بها، ورفضها آخرون رفضا باتا، وصوَّروها على أنها ألد عدو للإسلام. والإنصاف يدعونا إلى ألاَّ نبخس الناس أشياءهم. والواقع أن الاستشراق كأيّ حركة أخرى، له إيجابياته وسلبياته، والمستشرقون منهم المنصف ومنهم المتحامل؛ والواجب في مثل هذه الأحوال التعامل بحذر. والذي

---

(١) كتاب «جماع العلم للشافعي» يظهر جانبا من ظاهرة إنكار السنة، رد فيه على طائفتين: الأولى ردت السنة من حيث هي سنة، وقالت يكفينا ما في القرآن، والثانية أنكرتها من حيث إن ثبوتها يفيد الظن.

يهمنا في هذا الصدد أن من سلبيات هذه الحركة إسهامها في حملة الطعن في السنة النبوية. ولا أشك في أن حملتها على السنة لم تكن بريئة أبدا، ولا موضوعية أبدا، بل خبيثة ومسمومة؛ لأنهم بعد أن باءت جهودهم في التشكيك في القرآن بالفشل، وجهوا قناتهم نحو السنة، فأوردوا شبها سخيفة. فمن النظريات الأساسية التي نالت قبولا عاما لديهم خصوصا المشتغلين منهم بدراسة تاريخ صدر الإسلام أن أحاديث الرسول ﷺ وآثار صحابته رضوان الله تعالى عليهم أجمعين هي بالجملة تتعلق بعهد متأخر عن العهد الذي تنسب إليه، فما هي إلا نتيجة للتطوّر السياسي والاجتماعي بعد وفاة الرسول ﷺ، وأن تدوين السنة إنما شُرع فيه بعد تسعين سنة من وفاة الرسول ﷺ، وبعبارة أوضح وأبسط: فإن أصحاب هذا الموقف يزعمون أن مجموعة الأحاديث النبوية ليس إلا نتيجة لتزوير قام به أصحابه على نطاق واسع بدافع ديني. وهذه شُبَه مفضية إلى أمرين: إما أن الإسلام لم يتم قبل وفاة محمد ﷺ، وإما أن السنة لا تصلح مصدرا للتشريع؛ لأنها لم تصدر عن النبي ﷺ.

وقد تولى كبر هذه الحملة كبار المستشرقين من أمثال وليم موير، والويز سبرنكر، والفريد فون كريمر، وثيودور نيولدكي.

وأشهر من تناولها بوضوح وجرأة المستشرق اليهودي المجري جولد زيهر (١٨٥٠ ـ ١٩٢١م) Goldziher[1]، في كتبه ومقالاته، وعلى رأسها كتابه: (العقيدة والشريعة في الإسلام)، الذي عرَّف فيه السنة بأنها: «جوهر العادات وتفكير الأمة الإسلامية قديما، فهي العادة المقدسة والأمر الأول[2]. وهو تعريف يخلو من ذكر النبي ﷺ، في إشارة واضحة إلى فصل السنة عن الحديث. فلب ما وصل إليه جولد زيهر هو القول بأن الأحاديث لا تمثل إلا الاتجاهات والآراء الموجودة في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقلما تلقي ضوءا على بداية القرن الأول الذي ينسبها إليه أصحابها. وما لبث أن

---

(١) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ٣-٩٠٨؛ دار المعارف، مصر ١٩٦٥ ..

(٢) جولد زيهر؛ العقيدة والشريعة: ٤٩، ط ٢ دار الكتاب العربي بمصر..

حظي هذا الرأي بقبول عام لدى المستشرقين من أهل الغرب، وظل أمرا ثابتا في أذهانهم[١].

وتبعه المستشرق جوزيف شاخت (١٨٥٦ هـ ـ ١٩٦٩م)، J, Schacht[٢] والذي ركّز دراسته حول أصول التشريع الإسلامي، وبيان نشأته وتطوره، وتأثره وتأثيره. غير أنه لم يصادق على النظرية الأساسية لجولد زيهر فحسب بل تعداها إلى حد كبير، فخرج بدعوى: أن وصل رواية الأحاديث بالعهد النبوي أمر وقع متأخرا جداً في تاريخ الإسلام، وأنَّ عددا كبيرا من الأحاديث التشريعية تم ترويجها بعد سنة ١٥٠ هـ التي بدأ فيها ـ على حد رأيه ـ العهد الأدبي للأحاديث، ويعني بذلك نقل الأحاديث بصورة مكتوبة.

فكان التشكيك عند شاخت ـ إذن ـ أشد مما كان عند جولد زيهر. وهذا يتضح من قاعدة منهجية استنبطت مما توصل إليه جولد زيهر كما يدعي شاخت، وجاء التعبير عن ذلك في كلامه: «... لابد من اعتبار كل حديث تشريعي عن النبي ﷺ كتعبير موضوع عن رأي تشريعي اتخذ في عهد لاحق ما لم يثبت العكس، ولا يمكن اعتباره كبيان موثوق به»[٣].

كان هذا موقف شاخت في كتابه: XOrigins of Muhammadan Jurisprudencez. الذي ظهر في عام ١٩٥٠ م. ولما ظهر كتابه الثاني: XIntroduction to Islamic lawz بعد أربع عشرة سنة بدا أكثر تطرفا من ذي قبل، فقال فيه: «يكاد يكون من المستحيل توثيق أي من هذه الأحاديث فيما يتعلق بأمور التشريع الديني»[٤].

---

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام لجولد زيهر ص: ٤٩، وقد تصدى الدكتور مصطفى السباعي للرد عليه في كتابه «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، ص: ٣٦٤ فراجعه لزاما. ويراجع أيضاً في الرد عليه ما كتبه كل من محمد عجاج الخطيب في السنة قبل التدوين ص: ٣٤٩، والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه دفاع عن السنة القسم الثاني منه.

(٢) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ٢/٤٦٩-٤٧١؛ دار المعارف بمصر ١٩٦٥.

(٣) Origins of Murammadan Jurisprudence P.149.

(٤) Lntroduction to Islamic law P.34.

وقد استدل شاخت بعدم ورود كثير من الأحاديث في بعض المصادر في الفترة المتقدمة على عدم وجودها في تلك الفترة، وهذا الاستدلال حسب تعبيره هو كالآتي:

«إن أحسن طريق لإثبات عدم وجود حديث في عهد معين هو أن نظهر أن ذلك الحديث لم يستعمل كدليل فقهي في نقاش يستوجب الاستدلال بذلك الحديث لو كان بالفعل موجوداً»[١].

وأيد رأيه هذا بما جاء في كلام محمد بن الحسن الشيباني إذ يقول: «وليس عندهم في هذا أثر يفرقون فيه بين هذه الأشياء؛ فلو كان عندهم جاءونا به فيما سمعنا من آثارهم[٢]، فيمكننا أن نفرض أن الأحاديث التشريعية التي نُعنى بها قد أوردها أصحاب الآراء الفقهية لدعم مواقفهم؛ وسرعان ما انتشرت هذه الأحاديث[٣].

ويشعر استخدامه المتطرف لهذا الدليل كأن العلماء المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجريين كانوا في حالة دائمة من المناقشة. وهو افتراض يرفضه العقل السليم بداهة[٤].

وممن نحا هذا النحو المستشرق ربسون جيمس (١٩٨٠م) Robson، j، في كتاباته حول مادة الحديث في الطبعة الثانية من دائرة المعارف الإسلامية، ومقالاته حول الإسلام[٥]، وكذا المستشرق وينسنك الذي عكف على الأحاديث المتعلقة بالعقيدة والكلام لدراسات تطور العقيدة الإسلامية، واختار

---

(١) Lntroduction to lslamic law P.34.

(٢) الشافعي؛ كتاب الأم، ٢٨٨/٧. غاية ما في كلام الشيباني أنه يعترض على خصومه بأنهم فرقوا بين أشياء متشابهة بدون أثر.

(٣) Origins of Murammadan Jurisprudence P.140.

(٤) للتوسع في معرفة مذهب شاخت في الطعن في السنة يراجع ما كتبه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه الحافل الماتع منهج النقد عند المحدثين ص ١٣٣، ولاحظ أيضاً رده على كل من جولد زيهر، وفنسنك، وغيوم، ووليم موير..

(٥) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ١٢٤/٢-١٢٥؛ دار المعارف، مصر ١٩٦٥.

في دراسته نفس الاتجاه الذي اختاره جولد زيهر[1].

ثالثاً ـ مشاركة بعض المنتسبين إلى الإسلام في الحملة على السنة:

وقد انجرف في خضم هذه الحملة جمع من أبناء جلدتنا، ممن يتسمون بأسمائنا، ويتكلمون بلساننا، ويتصدرون مجالس العلم وأندية الأدب في بلادنا، منبهرين بما وصل إليه الغرب في حضارته المادية، فاندفعوا بحماس للتبشير بهذه الأفكار وترويجها، وفق منهج خطير متستّر تحت الموضوعية والتجرّد في البحث العلمي.

فنشر إسماعيل أدهم عام ١٣٥٣هـ رسالة عن تاريخ السنة، أعلن فيها أن هذه الأحاديث الموجودة بين أيدينا غير ثابتة الأصول. ونشر الدكتور النطاسي محمد توفيق صدقي أفندي بمجلّة المنار مقالات تناول فيها السنّة بالنقد، وأنها لا قيمة لها من حيث التشريع، وأن الأصل الوحيد لتلقي الأحكام هو الكتاب العزيز، واستدل بآيات من كتاب الله على ما اختاره. وقد أيده الشيخ محمّد رشيد رضا في بعض ما ذهب إليه. وأثارت مقالاته كثيرا من الجدل في الأوساط العلمية خصوصا مقالته: «الإسلام هو القرآن وحده»[2]. فرد عليه غير واحد من أهل العلم، ونشرت مقالاتهم في مجلة المنار[3].

ومن أشهر من تقلّدوا هذا الوزر الأستاذ أحمد أمين عميد كلية الآداب

---

(١) للتفصيل أكثر يرجى مراجعة الكتب الآتية: الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب، تأليف أنور الجندي، مطبعة الرسالة، المستشرقون ومصادر التشريع، د. عجيل جاسم النشمي. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، د. محمود حمدي زقزوق، دار المعارف ١٩٩٧. الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية، د.سياسي سالم الحاج، مركز دراسات العالم الإسلامي.

(٢) المنار؛ مج ٩، ج ١٢، ص: ٩٠٦.

(٣) انظرها مجموعة في الجزء الثالث من كتاب: «المختار من المنار» إعداد وتعليق: عبدالعزيز محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

بمصر، في كتابيه «فجر الإسلام» و«ضُحى الإسلام»، بأسلوب انطلي على كثير ممن لم يخبروه، وما كان مثله ليغرر به، وهو هو، وإنما كان يفعل ذلك عن قناعة[1]؛ فدس السمَّ في العسل.

ثم جاء محمود أبو ريّة فلفق بين أقوال هؤلاء وأضاف إليها أخرى، وألّف كتابه: «أضواء على السنَّة المحمدية»، ليفرغ فيه الشبه التي تلقاها من أساتذته من المستشرقين والمستغربين. فقام بواجب الرد عليه جمع من أهل العلم والمعرفة، حتى لا تنطلي شبهه على عامة الناس، فكتب الشَّيخ محمَّد عبدالرزاق حمزة وهو على فراش المرض كتابه: «ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة النبوية»، إلا أن هذا الرد لم يكن في المستوى المطلوب نظرا للحالة الصحية لصاحبه، فتجرد للقوس باريها، عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، فألف كتابه الشهير، «الأنوار الكاشفة»، موضوع الدرس، فكشف ما في كتاب أبي ريَّة من الزَّلل والزَّيغ والمجازفة، فكان كتابه ترياقا شافيا.

غير أن هذه الحملة لم تهدأ ثائرتها بعد، فلا زال في عالمنا الإسلامي من يحمل لواءها، ويذكي أُوارها، بنفس المضامين والشبه التي عند سلفها، معرضين عن كل مناظرة شريفة، أو رد علمي، لأنه تبين من خلال رصد إنتاجهم لا يهدفون إلى غاية علمية بقدر ما يريدون الشغب على العلماء وتشويه الأصول والمبادئ، والتشويش على العامة، بل إن المضحك المبكي في آن أن حملة هذه الأقلام ليسوا من العلم في قبيل ولا دبير، بل أغلبهم من المجاهيل النّكرات، ولا هم لهم إلا البحث عن الشُّبه وتلفيقها وتسويقها، مما يدعونا إلى تكثيف الجهود للرد عليهم، وتوعية الناس على أوسع نطاق بقيمة السّنَّة في التشريع، وتعريفهم بتاريخها تلقيا وتدوينا وتصنيفا، ورد أصول الشبه المثارة.

---

(١) ذكر الدكتور مصطفى السباعي في كتاب السنة ص: ١٧٨، أن الدكتور علي حسن عبدالقادر أخبره أن أحمد أمين قال له: «خير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم صراحة، ولكن ادفعها إليهم على أنها بحث منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها، كما فعلتُ في «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام».

رابعاً ـ جهود العلماء في المنافحة عن السنة:

إننا لنعتز كل الاعتزاز بما سجله التاريخ من مواقف علمائنا - رحمهم الله - أمام هذه الحملة، فقد قاموا بالمهمة التي أنيطت بهم، ففضحوا أصحاب هذه الحملة، وفندوا شبهها، وأبرزوا قيمة السنة، وكشفوا للناس مزاياها، وأن من أراد الطعن فيها فإنما يهدف إلى القضاء على الدين. ووفاء لهم أعددت هذه الجريدة الببليوغرافية لأهم الكتابات التي ألفت في الرد على الطاعنين على السنة مرتبا إياها على الحروف الهجائية حتى يسهل الرجوع إليها عند الحاجة:

١ ـ الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. القاهرة المكتبة السلفية، ١٣٧٨هـ، ص٣٢٠.

٢ ـ الأضواء السنية على مذاهب رافضي الاحتجاج بالسنة النبوية لعمر سليمان الأشقر. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٨هـ، ص ١١٦.

٣ ـ دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه لمحب الدين الخطيب، سليمان الندوي، مصطفى السباعي. القاهرة: مطبعة الإمام، ص١٤٤.

٤ ـ دفاع عن السنة النبوية عزية علي طه. الكويت: دار القلم، ١٤١٠هـ.

٥ ـ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين لمحمد محمد أبي شهبة. ط٢/الرياض، دار اللواء، ١٤٠٨هـ، ص٣١٠.

٦ ـ زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً لصلاح الدين مقبول أحمد. نيودلهي: مجمع البحوث العلمية الإسلامية، مركز أبو الكلام آزاد للتوعية الإسلامية، ١٤١١هـ، ص٣٨٩.

٧ ـ السنة المفترى عليها لسالم علي البهنساوي. ط٢ الكويت دار البحوث العلمية، ١٤٠١هـ، ص٣٢٥.

٨ ـ السنة بين أنصارها وخصومها لسعد محمد محمد الشيخ. دكتوراه بإشراف محمد السيد ندا، ١٣٩٦هـ، ج٢/ص٩٠٤.

٩ ـ السنة مع المستشرقين والمستغربين لتقي الدين الندوي. مكة المكرمة: توزيع المكتبة الإمدادية، المقدمة ١٤٠٢هـ، ص٢٧.

١٠ ـ ظاهرة خطيرة في رفض السنة النبوية في المجتمع الإسلامي لصالح أحمد رضا. دمشق: مكتبة الغزالي، ١٤٠١هـ، ص٤٤.

١١ ـ ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها لصالح أحمد رضا. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، ١٤٠٦هـ، ص٧٣.

١٢ ـ ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية لمحمد عبدالرزاق حمزة. القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٧٨هـ، ص٣٣٣.

١٣ ـ عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده والرد على شبهات المستشرقين وأتباعهم لمحمد الطحان. الكويت: مكتبة دار التراث، ١٤٠٤هـ، ص٣١.

١٤ ـ قصة الهجوم على السنة: من الطائفة الضالة في القرن الثاني إلى الطاعنين في العصر الحديث لعلي أحمد السلوس. القاهرة: دار السلام، ١٤٠٨هـ، ص٩٥.

١٥ ـ المِئَوني والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من السنن والآثار لأحمد بن محمد الصديق الحسيني المغربي. القاهرة: المكتبة التازية؛ المطبعة الإسلامية، ١٣٥٢هـ، ص٣٥٦.

١٦ ـ من للسنة اليوم؟ لمحمود بن أحمد الطحان. وهو رد على رسالة الشيخ محمد الخضر الشنقيطي.

١٧ ـ موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي: دراسة نقدية

لـ«مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي، ودفاع عن الشيخ أمين الإصلاحي عنه لمحمد إسماعيل السلفي، تعريب وتقديم وتعليق صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٧هـ. ص ١٦٥.

١٨ ـ موقف الجمهوريين من السنة النبوية لشوقي بشير. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ص٦٣.

١٩ ـ نظرة في مجلة الأزهر لكتاب: أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبي رية. القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٣٧٨هـ. ص٢٣.

٢٠ ـ نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين لنجم عبدالرحمن خلف. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ، ص٨٩.

الشَّيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في الدفاع عن السنة

اقتضت حكمة الله تعالى أن يقيض لكلِّ زمان رجالاً مؤتمنين على وحيه، يظهرون حُجَجَه وقواعدَه وأعلامَه، ويدفعون انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وشبه الغالين، وسخَّر ثلَّة من الأفذاذ يبذلون وقتهم وجهدهم لخدمته، ويُسَخِّرون طاقاتهم لحفظه وتنقيته، ويكبتون من يؤثرون الهوى على الهدى من المتعالين المغرضين، فيدفع الله بهم في نحر من أراد بالسنة وأهلها ورواتها سوءا؛ ممن تصدَّر للطَّعن في الحديث من متفيقهي القوم، ممن قَصُرَ نَفَسُهُم في طلبه وعلمه، وَكَلَّ نظرهم وفكرهم فيه، وأعياهم بحثهم في تتبع مسائله واستقراء مناهج أهله.

وممن كان له بالغ الأثر من أهل الحديث في خدمة الشَّريعة وحفظ أصولها الإمام العلامة الشَّيخ الفهامة عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي؛ فقد بذل جهداً موفورا، وقدم عملا مذكورا مشكورا، فكرَّس حياته في خدمة علم الشريعة عامة، والحديث الشريف وعلومه بصفة خاصة؛ فردَّ الشُّبهات والمطاعن التي وجهت إليه.

أولاً ـ الشيخ عبدالرحمن المعلمي: سيرته وآثاره[1]:

اسمه ونسبه: هو أبو عبدالله عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن

(١) النكت الجياد، أبو أنس، إبراهيم بن سعيد الصبحي، ص ١٨ وما بعدها.أضواء السلف، الرياض، ط١/١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

محمد بن أبي بكر بن محمد بن حسن المعلّمي العُتُمي اليماني، ولد سنة ١٣١٢هـ بقرية المَحاقرة باليمن، ونشأ في بيئة علمية، حيث قرأ على والده القرآن الكريم، وتعلم التجويد والحساب، ودرس النحو أيضاً على أخيه، وتعلم الفقه والفرائض والأدب والشعر، وخرجَ رحمه الله سنة ١٣٣٦هـ فارّاً من اليمن إلى عسير ببلد الحجاز خوفا من الرّافضة، وذلك لما استحكمت قبضتهم على اليمن، وأقام هناك مدرسا ومحاسباً، ثم تولى بعد ذلك القضاء، ولُقّب بـ«**شيخ الإسلام**»، ثمَّ رجع بعد ذلك إلى عدن، فمكث فيها سنة، ومنها انتقل إلى «زنجبار» ومكث فيها فترة، وقرر بعد ذلك الارتحال إلى الهند، وعمل هناك بدائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد مصححاً لكتب الحديث وعلومه وغير ذلك، ومكث هناك نحوا من ثلاثين سنة، صحح فيها جملة من أمهات الكتب كما سيأتي في آثار المصنف، ثم انتقل إلى مكة سنة ١٣٧١هـ بعد أن استولى الهندوس على الهند وساءت الأوضاع هناك، وعُيّن أمينا لمكتبة الحرم المكي، ومكث هناك أربعة عشر عاماً إلى أن وافته المنيّة بها سنة ١٣٨٦هـ عن أربعة وسبعين عاماً.

آثاره: ألّف المعلّمي رحمه الله عددا من المصنفات في شتى أنواع العلوم الإسلامية؛ ففي التفسير: «بحث حول تفسير الرّازي»، و«الكلام حول البسملة»، وفي العقيدة: «عقيدة العرب في وثنيتهم»، و«رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله»، و«دين العجائز» أو «يُسر العقيدة الإسلامية»، و«حقيقة التأويل»، وفي البدع: «صدعُ الدُّجنة في فصل البدعة عن السُّنّة»، و«تحقيق البدعة»، وفي الفقه: «عمارة القبور، أو البناء على القبور»، و«مقام إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام: هل يجوز تأخيره عن موضعه عند الحاجة لتوسيع المطاف»، و«التعقيب والمناقشة لبعض الشارحين من المعاصرين من الحنفية لجامع الترمذي»، و«بحث في قيام رمضان»، و«بحث في مسائل الطلاق»، و«رسالة حول اشتراط الصوم في الاعتكاف»، «والرّقّ في الإسلام»، و«إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه»، وفي أصول الفقه: «رسالة في أصول الفقه»، وفي النحو: «اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النّحوية»، و«تلخيص الثمرات

الجنيّة في الأسئلة النّحوية»، و«تعليقات على متن الأجرومية»، وفي الشعر والأدب: «ديوان شعر»، وفي اللغة: «انتقادات على طبعة لسان العرب».

كما شارك رحمه الله في تصحيح وتحقيق عدد من أمهات كتب الحديث والرجال والأنساب ككتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، و«التاريخ الكبير» للبخاري، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«الأنساب» للسمعاني، و«موضِّح أوهام الجمع والتَّفريق» للخطيب البغدادي، و«تاريخ جرجان» للسّهمي.

وقد ألّف رحمه الله عددا من الكتب في الردّ على خصومه منها كتاب **«التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»**، و**«طليعة التنكيل»**، وموضوع الدّرس كتاب **«الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنّة) من الزَّلل والتَّضليل والمُجازفة»**.

ثانياً ـ جهود الشيخ المعلمي في خدمة الحديث الشريف عموما ورد المطاعن والشبهات خصوصا:

انصبَّت جهودُ المعلمي رحمه الله في خدمة الحديث الشريف على تحقيق مسائل المصطلح، وعلوم الرواية، وأحكام الجرح والتعديل؛ وركَّز اهتمامه على جمع ما تفرَّق عندَ المتقدِّمين من قواعد، وتحقيق المسائل التي اختلف فيها المتأخرون دون حجَّة أو برهان؛ غير أنَّ نشاطه العلمي في مجال علم الحديث قد تنوَّع بين التأليف، والمشاركة في تصحيح المطبوعات، وتحقيق النصوص والتَّعليق عليها، وتحقيق المقال في تراجم الرجال. وقد سلف التنبيه على آثاره. والذي يهمنا هو بيان جهوده في خدمة الحديث الشريف عموما، وفي رد المطاعن والشبهات عنه خصوصا.

١ ـ فمن أبرز آثار الشيخ المعلمي التي تبرز بوضوح جهوده في خدمة علوم الحديث كتاب **«التنكيل لما في تأنيب الخطيب من الأباطيل»** ردّ فيه على كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ الكوثري، الذي أبان فيه عن منهجية حديثة راقية جمعت بين النقد الموضوعي والتأدب مع المردود عليه، فهو لا

يخاطبه إلا بكلمة أستاذ، مما يدل على احترامه له مع اعترافه بتضلُّعه في علم الرجال والحديث، شأن الراسخين في العلم.

فقارئ هذا الكتاب لا يظهر له منه المخاصمة التي تجري عادة بين المختلفين، وإنما تبدو في منهجيته القدرة على إبراز الحجة وتوهين الرأي الذي يراه غير صائب.

وهو كتاب يعتبر مرجعاً في فهم منهجية العلماء في الجرح والتعديل، ومما يدل على ذلك على سبيل التمثيل تقسيمه لثقات ابن حبان إلى مراتب؛ أدناها الثقات الذين هم في عداد المجهولين، وبذلك كشف ما كان يتوهم أن كتاب الثقات هذا لا يصلح مرجعا في الجرح والتعديل، ودافع فيه عن أئمة السنة وثقات رواتها، وختمه بذم التفرق، وأنه لا تزال طائفة قائمة على الحق، وما يجب على أهل العلم في هذا العصر.

وفيه من الفوائد الحديثية وغيرها شيء كثير؛ على أنني لا أدعي العصمة لأي عالم، وإنما أرى أن الصواب يغلب عليه في كتابه هذا، والله أعلم، كما أنني لا أغمط العلامة المحدث الشيخ زاهد الكوثري قدره العلمي فهو من كبار النقاد في عصره، تغمده الله برحمته ونفع بعلمه.

٢ ـ أما بخصوص رد شبهات المبطلين والمطاعن التي وجهت للسنة فمن أهم كتبه: **«الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة»**، وهو رد على كتاب جمعه أبو رية وسماه «أضواء على السنة المحمدية»، وهو موضوع هذه الورقة.

ثالثاً – التعريف بكتاب الأنوار الكاشفة وأهميته:

سبق أن ألمعنا إلى أن أبا ريَّة حمل لواء الطعن في السنة، في العَقد السَّابع من القرن الرَّابع عشر الهجري، بتلفيقه لكتاب أسماه: «أضواء على السنة المحمدية»، ووصفه بأنه: دراسة محررة تناولت حياة الحديث المحمدي وتاريخه، وكل ما يتعلق به من أمور الدين والدنيا، وأنه دراسة

جامعة قامت على قواعد التحقيق العلمي، وأن هذه الدراسة هي الأولى في موضوعها، وأنه لم ينسج على منوالها من قبل[1].

والحق أنه دراسة محرِّفة، ضمنها طعونا وتحريفات وتشويهات تناولت الحديث المحمدي وتاريخه، جمع فيها كل المطاعن والشبه التي أثارها من سبقه، وأضاف إليها أخرى، وأصدر دراسته هذه عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م. فقام العلماء بواجب الرد. وكان ممَّن رد عليه الشَّيخ محمَّد عبدالرزَّاق حمزة، بكتابه «ظلمات أبي رية..»، غير أن ردّه وإن كان مبسوطا إلا أنه لم يأت على الوجه الذي كان يرجو صاحبه نظرا لحالته الصحية المتردية. فلم يجد المعلمي رحمه الله للعذر متسعا، فتصدى للرد على هذه (الدراسة) بكتابه «الأنوار الكاشفة..» بعد أشهر من صدور كتاب أبي رية، وأكمله في أواخر شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨هـ.

وقراءة تحليلية للعنوان تلخص لنا مواقع الخلل في الكتاب المردود عليه، فقد كان المعلِّمي رحمه الله دقيقا غاية الدقة، موفقا كل التوفيق في اختيار عنوان كتابه؛ فسماه بـ: «الأنوار الكاشفة، لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة».

فترى أنه استعمل كلمة **(الأنوار)** لمقابلة كلمة **(أضواء)**، وهي أنوار **(كاشفة)** كفيلة بأن تخبو معها تلك الأضواء الزائفة. ثم تراه كذلك قد قسم المواضيع المنتقدة في الكتاب المردود عليه إلى ثلاث فئات، مَرَدُّها إلى ثلاثة أسباب: زلل، و تضليل، ومجازفة. وحري بنا أن نقف وقفة نستجلي فيها معاني هذه المصطلحات الثلاثة، ونحللها تحليلا لغويا موجزا لتحصيل دلالاتها وبيان مدى توفق المؤلف في اختيارها:

فأولها مصطلح (الزَّلل)، والزلل والزَّلّة - لغة -: «الخطأ؛ لأن المخطئ زلَّ عن نَهْج الصَّواب[2]. وهو أيضاً: استرسال الرِّجل بغير قصد،

---

(١) كتب هذا على اللوحة الأولى.

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.

ومنه قيل للذنب بغير قصد: زلة، تشبيها بزلة الرِّجل. وقال بعضهم: زلة القدم خروجُها عن الموضع الذي ينبغي ثباتُها فيه. فأصل الكلمة مادي محسوس، ثم نقلت منه للدلالة على أمر معنوي، كما قال أبو البقاء: الزلل: الخطأ والعدول عن سَنن الصواب، من قولك: زلت قدمه، أي: زَلِقَتْ[1].

والمصطلح الثاني (التضليل): قال ابن فارس: الضاد واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنىً واحد، وهو ضَياع الشيء وذهابُهُ في غيرِ حَقِّه... وكلُّ جائرٍ عن القصد ضالٌّ. والضَّلال والضَّلالَة بمعنًى. ورجلٌ ضِلِّيل ومُضلَّل، إذا كان صاحبَ ضَلالٍ وباطل[2]. وأصل الضلال -كما قال العسكري[3]- الهلاك، ويكون الضلال بمعنى: الإبطال، ومنه قوله تعالى:

﴿أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾[4] أي أبطلها، ومنه: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾[5]. ويقال الضلال كذلك: لكل عدول عن المنهج: عمدا أو سهوا، قليلاً أو كثيرا[6]. أما الإضلال - وقريب منه التضليل - فهو كما قال الحَرَالِّي: التَّطريق للخروج عن الطريق الجادَّة المنجية[7].

والمصطلح الأخير (المجازفة): والمجازفة من الجزاف كلمة فارسية، وهي تعريب كزاف، ومنه الجزف، وهو في الأصل: الأخذ بكثرة، ويقال لمن يرسل كلامه إرسالاً ـ من غير قانون ـ: جازف في كلامه[8].

---

(١) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف ٣٨٨.
(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.
(٣) العسكري، الفروق اللغوية، ص: ١٦٧.
(٤) محمد، الآية ١.
(٥) الفيل، الآية ٢.
(٦) المناوي، التوقيف ٤٧٤.
(٧) المناوي، التوقيف ٧٢.
(٨) المناوي، التوقيف ٢٤٢-٢٤٣.

استنتاج:

يعلم مما سلف أن مكامن الخلل في عمل أبي رية مَرَدُّها إلى ثلاثة أمور:

١ ـ **زلل**، أي ما وقع في كتابه من زلات وأخطاء، ربما لا يكون قاصدا إليها، وهي إما أخطاء في المنقول أو المعقول، مردّها إلى قصور في الاطّلاع أو قصور في الفهم.

٢ ـ **تضليل**، أي القصد إلى إيقاع الغير في الضلال والباطل، والعدول به عن الطريق المستقيم، ويكون ذلك في المنقول والمعقول، مما يندرج فيما اصطلح عليه بالخيانة العلمية. ويتحقق بوسائل متنوعة: منها الكذب، أو تعمد التحريف في النصوص المنقولة لتدل على ما يريد، أو الاستدلال بنصوص مكذوبة، أو تعمد اختيار نصوص قد تؤيد ما يذهب إليه مع الإخلال بنصوص أخرى تنقض رأيه ومذهبه، أو إهمال ذكر المصادر لقطع الطريق على من يرغب في الاستيثاق، أو تأويل النصوص تأويلا بعيدا وتحميلها ما لا تحتمله، وتنزيلها على معان مقررة سلفا، أو استنتاج نتائج من مقدمات عقيمة لا نتاج لها، إلى غير ذلك مما يمكن استخلاصه بالتتبع والاستقراء.

٣ ـ **مجازفة**، ومعناها ـ كما سلف ـ: إرسال الكلام من غير قانون، وذلك بإطلاق ما حقه التقييد، أو تعميم ما الصواب فيه التخصيص، والاعتماد على التهور والمبالغة والتهويل، وعدم التنبه لما يلزم عن الكلام من لوازم فاسدة.

رابعا – أهم القضايا التي تناولها المعلّمي في الأنوار:

جرى الشَّيخ المعلّمي في ردّه على أبي رية على تتبع فقرات الكتاب فقرة فقرة، مما أدّى إلى تشتت عناصر الموضوع الواحد في تضاعيف الكتاب، بَيْدَ أنَّ التَّتبّع يرشد إلى إجمال أهم المباحث والقضايا التي عالجها في العناصر الآتية:

١ ـ طُرُقُ الرِّوايَة وأنواعُها، فقد طعن فيها أبو رية زاعما أنَّ الصحابة لما لم «يستطيعوا أن يأتوا بالحديث على أصل لفظه استباحوا لأنفسهم أن يرووا بالمعنى»[١].

وهذا كلام في طيه اتهام للصحابة رضي الله عنهم. فردَّ عليه المعلّمي بما لا يدع مجالا لمتكلم، مبينا أن الألفاظ النبوية غير مقصودة لذاتها، وأن الأصل في الرواية إنما هو بالمعنى، وإنما رُغّب في المحافظة على اللفظ، فمن لم يروه بلفظه وحافظ على المعنى ولو متعمدا فلا شيء عليه، وإنما يتحقق معنى الكذب عند تغيير المعنى لا اللفظ، مستدلا على كلامه من الشواهد الشرعية والعقلية والواقعية[٢].

٢ ـ كتابة الحديث وتدوينه وتحقيق القول في ذلك: تداول كل الطاعنين في السنة من مستشرقين ومستغربين على إثارة موضوع تدوين السنة، وجعله من أهم الشبه المفيدة بأن السنة إنما هي نتاج تطور اجتماعي وسياسي، وأنه لو دون الحديث كما دون القرآن لسد باب الكذب، وأن تأخير التدوين دليل على أن السنة ليست بيانا للقرآن، إذ لو كانت كذلك لدونت كما دون القرآن. فرد المعلمي على هذه الشبه واحدة واحدة، مبينا الفرق بين القرآن والسنة، والظروف التي دعت إلى جمع القرآن في صدر الإسلام دون السنة، مع بيان أن السنة حفظت عن طريق الحفظ في الصدور، وأن هذا لا يعني أنها لم تكن مدونة عند بعض الصحابة، مستدلا على أقواله بالنصوص الشرعية والتاريخية[٣].

٣ ـ إبراز موقف بعض الصحابة من التحديث والإكثار في الرواية وكشف الغطاء عن حقيقة ما روي عنهم في ذلك، والرد على افتراءات المستشرقين والمستغربين، والتي لا يفتأ أبو رية يرددها والقاضية برغبة

---

(١) أبو ريّة؛ أضواء على السنة النبوية: ٨.
(٢) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٩، ١٠، ٦٤، ٧٥، ٧٨، ٨٧.
(٣) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٣١، ١٤، ٤٥، ٢٤٠، ٢٤١.

الصحابة عن التحديث، بل ونهيهم عنه، وأن سبب ذلك خوفهم أن يجعلوا السنة دينا عاما مثل القرآن[1].

٤ ـ إثبات عدالة الصحابة في الرواية، والاستدلال عليها من الكتاب والسنة، ورد المطاعن الموجهة لها من المستشرقين والمستغربين والشيعة[2].

٥ ـ الدفاع المجيد عن أبي هريرة رضي الله عنه الذي أجمع الطاعنون في السنة على استهدافه، لكثرة مروياته، وبيان تهافت متمسكات الخصوم الطاعنين فيه[3].

٦ ـ شرح أحاديث مشكلة: زعم الخصوم بأنها من قبيل المتناقض تمهيدا لردها، مقدما لها بتقعيد جليل في أسباب وجود ما يشكل في نصوص الشرع، وسبل رفعه[4].

٧ ـ تحقيق الكلام في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، مع بيان ما وقع للخصوم من الخلط والخبط في الرواة؛ لجهلهم بهذا الفن أوّلا، ولتعمية الحقائق وتحقيق أهدافهم في الطعن[5].

٨ ـ تخريج بعض الأحاديث التي استدل بها الخصوم، مع الإفاضة في بيان عللها ونقدها[6]. وفي الكتاب مباحث أخرى بالغة الأهمية وإن كانت لا تمس موضوع السنة مباشرة، ولكن جر إليها الحديث لارتباط بعض القضايا بها، كمناقشته لكتابة المصحف، ومسألة الأحرف السبعة، وغيرها.

---

(١) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٨٢.

(٢) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٥٣، ٦٢، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٨٢.

(٣) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ١٥، ٣٦، ١٢٤، ٩٥، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٠، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٨٨، ٢٩٠.

(٤) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٢٨٨ وما بعدها.

(٥) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: انظر على سبيل المثال: ٣٨، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٨، ٨٢، ٩٤، ٩٧، ١٠٠.

(٦) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: انظر على سبيل المثال: ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٥٣، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ١٠٠، ١١٦.

خامساً - منهج المعلمي في ردّ المطاعن ومناقشة الشبهات:

نحسب أن الشيخ المعلمي لم يُقْدم على تأليف هذا الرد إلا بعد أن رسم في ذهنه المنهج العلمي الذي ينبغي أن يلتزمه في عمله، وهو وإن لم يصرح بذلك فإنه من اليسير على المتأمل أن يلحظه في كل ما تناوله الرجل من مباحث وعالجه من قضايا. وفيما يلي تجريد لبعض ملامح ذلك المنهج:

- توخي الوصول إلى الحق في القضايا التي عرض لها، وأن يكون الخطر والوزن للحق وحده دون غيره من المقاصد والغايات، يقول: «أقدم كتابي هذا إلى أهل العلم وطالبيه الراغبين في الحق، المؤثرين له على كل ما سواه، سائلاً الله تعالى أن ينفعني وإياهم بما فيه من الحق، ويقيني وإياهم شر ما فيه من باطل حكيته عن غيري أو زلل مني[1].

ويقول أيضاً: «وأعقب كل قضية ببيان الحق فيها متحرياً إن شاء الله تعالى الحق[2].

- العناية بفقه المصطلح واستخلاص مدلولاته، وملاحظة التطور الدلالي الذي مس بعض المصطلحات، والاستعانة بذلك كله على فهم كلام أهل العلم؛ وهو ملحظ دقيق طالما استغل الخصوم الجهل به في تمرير مجموعة من المفاهيم، فعند استدلال أبي رية بكلام لعلي فيه: «إنما هلك الناس حين تتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم» على نهي الصحابة عن الاشتغال بالحديث. أجابه المعلمي رحمه الله بعد تضعيف الأثر قائلا: «فإن صحت هذه الحكاية فإنما قال: «أحاديث علمائهم، ولم يقل: أحاديث أنبيائهم، وكلمة «حديث» بمعنى: «كلام»، واشتهارها فيما كان عن النبي ﷺ **اصطلاح متأخر**»[3].

- تقرير القواعد بناء على الاستقراء التام لكلام أهل العلم، وإمعان النظر في تصرفهم في مؤلفاتهم لاستخلاص مناهجهم وتنزيل كلامهم منازله الصحيحة، مثل قوله: «عادة مسلم أن يرتب الأحاديث بحسب قوّتها، فيقدّم

---

(١) الأنوار الكاشفة: ٣.

(٢) الأنوار الكاشفة: ٤.

(٣) الأنوار الكاشفة: ص: ٢٠-٢٤-٣٩-٥٧-٧٤.

الأصح فالأصح»، وقوله: «وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء، كتوثيق ابن حبان أو أوسع»، وقوله: «فإذا رأيت المحققين قد وثقوا رجلاً مطلقاً فمعنى ذلك أنه يروي الحديث بلفظه الذي سمعه، أو على الأقل إذا روى المعنى لم يغير المعنى، وإذا رأيتهم قد صححوا حديثاً فمعنى ذلك أنه صحيح بلفظه أو على الأقل بنحو لفظه، مع تمام معناه، فإن بان لهم خلاف ذلك نبهوا عليه[1].

ـ الإنصاف في الرد بإعطاء كلام المردود عليه حقه من التأمل والتدبر، وتقليبه على وجوه كثيرة من الاحتمالات، ثم توجيه النقد إلى ما يستحق ذلك منها. ومن أروع تعقيباته بعد وضع الاحتمالات الممكنة لكلام أبي رية قوله: «من الجور أن نزعم أن مراد أبي رية هو ما تضمنه التفسير الأول، لأن ذلك باطل مكشوف»، وكثيرا ما يكرر عبارة: «فإن كان هذا مراده...»[2].

ـ اعتماد منهج التقسيم الحاصر لضبط الكلام على المسائل والقضايا والدعاوى المثارة، وهو منهج يسعف في حسن الاستيعاب والتركيز في النقد، من ذلك قوله: أقول: إن ما جمعه في كتابه من كلام غيره منه ما هو مقبول، ومنه ما يعلم حاله من رسالتي هذه، فأما المقبول فمن مؤلفات المحدثين نقل، وفيها أكثر منه وأنفع وأرفع، وأما المرذول فليس له حساب، وقد نبهوا عليه في مؤلفاتهم، وكثرة الباطل نقصان، غير أن للباطل هواة: منهم طائفة يثني عليها أبو رية من قلبه، وطائفة لا يرضاها، ولكنه رأى أن في كلامه ما يعجبها فراح يتملقها في مواضع؛ رجاء أن يروج لديها كتابه كما راج لديها كتاب فلان»[3].

ـ المزاوجة بين المنهجين النقلي والعقلي: ويتمثل الأول في العناية بالنصوص، ونقدها على ضوء ما قعَّدَه علماءُ الحديث من أصول نقد الرواية، مستخدما نقد السند والمتن[4]، كما استند إلى دليل الإجماع[5]،

---

(١) الأنوار الكاشفة: ٢٩ - ٦٨-٧٩-٨٠-٨١.

(٢) الأنوار الكاشفة: ١١-١٢-٤٧-٨١.

(٣) الأنوار الكاشفة: ٤١.

(٤) الأنوار الكاشفة: ٣٦ إلى ٤٢ - ٥٤- ٥٥.

(٥) الأنوار الكاشفة: ٦٦.

ويتمثل الثاني - أي: المنهج العقلي- في التزام أصول النظر العقلي من دراسة للدعاوى وفحص للأدلة[1].

ـ التعامل مع المصادر بيقظة ووعي، ومقابلة النُّقول على مصادرها للاستيثاق من صحة النقل وسلامته من التحريف وسوء الفهم. وقد قاده ذلك إلى الوقوف على خلل في بعض النقول، ومن أمثلة ذلك قوله: «أخذ أبو رية هذا من كنز العمال (٢٣٩: ١) وأسقط منه ما أضفته بين حاجزين»، وقوله: «وأسقط أبو رية هنا كلمة «عن الأول» لغرض خبيث، وصنع مثل ذلك في ص١١٥وص١٢٦ وفعل في ص١٦٣ فعلة أخرى[2].

كما أبرز سوء فهم أبي رية لبعض النصوص. بل يقف أحيانا على مناقضة تامّة بين ما نقله أبو رية، والمنصوص عليه في المنقول منه[3]. من ذلك زعم أبي رية أن الغزالي يقول في «القسطاس المستقيم» بالاكتفاء بالعمل المجمع عليه، فعلّق عليه الشيخ رحمه الله قائلا: «كذا قال؛ والذي في القسطاس المستقيم خلاف هذا[4].

وقد اعتذر في مطلع كتابه على عدم الاطلاع على بعض المؤلفات فقال: «وكان جمعي للكتاب على استعجال مع اشتغالي بغيره، فلم أكثر من مراجعة ما في متناولي من مؤلفات أهل العلم، ولا ظفرت ببعضها، ومنها ما هو من مصادر الكتاب المردود عليه «أضواء على السنة»[5] ومع هذا الاعتذار فإنه إذا لم يتيسر له الاطلاع على مصدر النقل يصرح بذلك[6]، وهذا من الإنصاف.

ـ ومن مقومات منهجه عدم الخوض فيما لم يتح له الإحاطة به من موضوعات[7].

---

(١) الأنوار الكاشفة: ٠٧.
(٢) الأنوار الكاشفة: ٥٥، ١٥٣.
(٣) الأنوار الكاشفة: ٢٥، ٢٦، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٩٥، ٩٧، ١٠٦-١٠٧.
(٤) الأنوار الكاشفة: ٢٥.
(٥) الأنوار الكاشفة: المقدمة.
(٦) الأنوار الكاشفة: ٥٦-٥٩.
(٧) الأنوار الكاشفة: ٣١-٢٨٨.

خاتمة

تقويم واستنتاج:

لقد ازددنا بعد هذا العرض يقينا بأن الله تكفل بحفظ هذا الدين وحفظ أصوله، وأن هذا الدين يزداد قوة كلما حاول خصومه إضعافه، وأن كل المحاولات التي رام أصحابها من ورائها النيل منه باءت بالفشل، وأن لكل عصر رجالا يقيضهم الله لحفظ هذا الدين والذود عن حياضه، وأن الشيخ المعلمي رحمه الله أحد هؤلاء الرجال الذين قيضهم الله للقيام بهذا الدّور، وأنه أبدع في رد شبهاتهم ما أراد الله له أن يبدع، وبيَّن أن أصحاب هذه الحملات لا ينشدون حقا، ولا يلتزمون منهجا علميا رصينا، بل يسلكون كل سبيل يبلغهم إلى مبتغاهم، وهو الطعن في السنة، وأن الرد المباشر عليهم لم يعد مجديا، لأنهم لا يلتفتون إليه، بل يمضون في اجترار شبههم، وتعميق البحث اللاعلمي فيها أكثر، وأن الواجب الآن تكثيف الجهود لا للرد عليهم - فإنه ثبت أن ذلك لا يزيدهم إلا شهرة وظهورا - بل بالحضور في كل المنابر العلمية والثقافية والإعلامية، لتوعية الناس على أوسع نطاق بقيمة السّنَّة في التشريع، وتعريفهم بتاريخها تلقيا وتدوينا وتصنيفا، ورد أصول الشبه المثارة.

اقتراح:

التعريف بالكتاب على أوسع نطاق بعد إعادة نشره بمنهج ييسر

الاستفادة من مضامينه العلمية الثرية، واستخلاص أهم ما ورد فيه من حقائق وتعميمها وإدراجها في الكتب الدراسية.إنشاء موقع إلكتروني باسم المعلمي، يعنى بتتبع المطاعن الموجهة للسنة والرد عليها، وتلقي الاستفسارات بشأنها، وتمكين زواره من الاطلاع على جهود أهل العلم في نقد تلك المطاعن وتزييفها.والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

١ ـ **القرآن الكريم.**

٢ ـ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس؛ **معجم مقاييس اللغة**؛ تحقيق محمد هارون، دار الفكر، القاهرة **١٩٧٩** م.

٣ ـ أبو أنس، إبراهيم بن سعيد الصبحي؛ **النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد**؛ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، أضواء السلف، الرياض، ط١/١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤ ـ أبو رية، محمود؛ **أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث** ـ القاهرة: دار المعارف، إيداع **١٩٨٠** م.

٥ ـ أبو شهبة، محمد بن محمد؛ **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين وبيان الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردها رداً علمياً صحيحاً.** القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، **١٩٨٩**م.

٦ ـ أحمد أمين، **فجر الإسلام، بحث عن الحياة العقلية في صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية**، دار الكتاب العربي، بيروت، **١٩٦٩**م.

٧ ـ أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨ ـ أحمد عمر هاشم؛ **السنة النبوية وعلومها**، مكتبة غريب، القاهرة، **١٩٧٧**م.

٩ ـ أنور الجندي؛ **الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب**، مطبعة الرسالة.

١٠ ـ البخاري؛ **الجامع الصحيح**، دار سحنون، تونس، **١٩٩٢**م.

١١ ـ جمال الدين القاسمي؛ **قواعد التحديث من فنون مصطلح أهل الحديث**، تعليق محمد بهجة البيطار، مطبعة ابن زيدون، دمشق **١٣٥٢**هـ/**١٩٢٥**.

١٢ ـ جولد زيهر؛ **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة د محمد يوسف موسى، وعلي حسن عبدالقادر، وعبدالعزيز عبدالحق، مطابع دار الكتاب العربي، ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٩م.

١٣ ـ حمدي زقزوق؛ **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**، دار المعارف، ١٩٩٧م.

١٤ ـ الخطيب محمد عجاج؛ **السنة قبل التدوين**، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٥ ـ د. عجيل جاسم النشمي؛ **المستشرقون ومصادر التشريع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٦ ـ السباعي مصطفى؛ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٨م.

١٧ ـ السمعوني؛ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري؛ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ط١: ١٣٢٨هـ/١٩١٠م. مصر.

١٨ ـ سياسي سالم الحاج؛ **الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية**، مركز دراسات العالم الإسلامي.

١٩ ـ الشافعي أبو عبدالله محمد بن إدريس؛ **كتاب الأم**، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه محمد زهري النجار، [فهرسة] يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة بيروت.

٢٠ ـ الشافعي، **جماع العلم**، تحقيق د.محمد أحمد عبدالعزيز. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط١/١٤٠٥هـ-١٩٧٥م. (وهو مطبوع ضمن الأم).

٢١ ـ صبحي الصالح؛ **علوم الحديث ومصطلحه**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٢ ـ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري؛ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، دار المعرفة بيروت.

٢٣ ـ عبدالعزيز محمد بن إبراهيم آل الشيخ؛ **المختار من المنار**، إعداد وتعليق. د.ط.

٢٤ ـ عبدالغني عبدالخالق؛ **حجية السنة**، نشر الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، طبعة ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

٢٥ ـ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله؛ **الفروق اللغوية**؛ القاهرة ١٣٥٣هـ، مكتبة القدسي.

٢٦ ـ محمد مصطفى الأعظمي؛ **منهج النقد عند المحدثين**، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٩٩٠م.

٢٧ - المعلمي؛ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة**. عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٨ - المعلمي؛ **التنكيل بما في تأنيب الخطيب من الأباطيل**، تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٣٨٦هـ.
٢٩ - المناوي، زين الدين محمد عبدالرؤوف؛ **التوقيف على مهمات التعاريف**؛ تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م.
٣٠ - نجيب العقيقي؛ **المستشرقون**؛ دار المعارف بمصر ١٩٦٥م.
٣١ - Introduction to Islamic law, London, 1964.
٣٢ - Origines of Muhammadan Jurisprudence, impression Oxford, 1959.